

"المونيتور" سيناريو "الانتحار الوطني" يهدد مصر بسبب الزيادة السكانية والفشل الاقتصادي



الجمعة 12 سبتمبر 2014 م

وكالت

حدرت صحيفة "المونيتور" الأمريكية من أن مصر مهددة بالانتحار الوطني بسبب الزيادة السكانية والفشل في التنمية الاقتصادية، مشيره إلى أن عدد سكان مصر قد يكسر حاجز **100** مليون في عام **2025**، وينطلق إلى **140** مليون عام **2050** إذا لم تضع الحكومة حلولاً للأزمة، ووصفت هذا بأنه سيناريو "الانتحار الوطني"، الذي يعني أن الدولة ستتحول غير قادرة على توفير متطلبات المصريين.

وقالت الصحيفة -في تقرير بعنوان "ال زيادة السكانية عدو التنمية الاقتصادية في مصر"- نشرته مساء الخميس: إن مصر تمتلك ثروة بشرية الآن تقدر بـ **93** مليون نسمة (منهم **6** ملايين في الخارج بحسب جهاز الإحصاء المصري)، لكنهم في الوقت ذاته يشكلون عبئاً عليها وعائداً أمام نهوضها الاقتصادي لا سيما وأنها دولة نامية.

وأشارت إلى أن النمو الاقتصادي لمصر هذا العام لم يزد عن **2%** سنوياً، مقترباً بنسبة فقر وصلت إلى **26.3%** من إجمالي عدد السكان، مما يعني انخفاض متوسط دخل الفرد عن **327** جنيهًا شهرياً (حوالي **46** دولاراً).

وأوضحت الصحيفة أن السبب الرئيسي وراء التضخم السكاني بحسب ما قاله رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء اللواء أبو بكر الجندي هو الفقر، فكلما زادت حاجة الأسرة زادت معها فرص إنجاب عدد أكبر من الأطفال من أجل تشغيلهم وكسب مزيد من المال، لافتاً إلى أن معدل الإنجاب لكل أسرة الآن وصل إلى **4** أطفال بعد أن كان **3.5** قبل **10** سنوات.

وأوضح الدكتور ماجد عثمان، أستاذ الاقتصاد وعضو المجلس القومي للسكان لـ"المونيتور"، أن ارتفاع عدد السكان يكون خطراً على أي دولة إن لم يقترن بزيادة في الإنتاج، وهذا ما حذر في الحال المصرية، وإن المصريين لم يتمكنوا أيضاً من تحقيق تنمية بشرية أو مستوى رفاهية حققته دول نامية أخرى، نتيجة رداء الحال التعليمية والصحية التي يعانونها.

وتتابع عثمان: إن تقدیرات قسم السكان في الأمم المتحدة تشير إلى أن الزيادة السكانية في مصر تفوق الزيادة السكانية في كل من تركيا وإيران، رغم أن عدد سكان الدولتين مساوياً لعدد سكان مصر في بداية الألفية.

وقال رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اللواء أبو بكر الجندي: إن حل مشكلة التضخم السكاني لا تكون بواسطة مشاريع تضعها الدولة للحد من أعداد الولادات، إنما في توعية الشعب على خطورة الأزمة، فالمشاريع التي أسستها الدولة منذ سنوات مثل "تنظيم الأسرة" لم تحقق النتائج المرجوة.